ظنوا ان كليهما موضوعان للجزئيات الملحوظة بالقدر
المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد
للتعيين المعتبر فى وضعه والضمير مفيدا له وكانه
منشاء هذين الظنين انهم حين اطلاق الضمير فهموا
من لفظ الضمير غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ
وظنوا ان الضمير يفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا
ان هنا ضميمة لازمة لبه حين الاطلاق انا التخاطب
انا التكلم او سبق الموجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق
اسم الاشارة ما لم يضم اليه عمل هو الاشارة الحسية
الواضحة ضمها الى استعمال اللفظ من المستعمل
ان يكون منشاء اخراج اسم الاشارة من الجزئى انه جعل
موضوعا لكل ما صدق عليه المشار اليه اشارة عقلية
اوحسية لما راوا كل اسم اشارة مستعملا فى المعقولات
الصرفة بخلاف الضمير فانه لم يستعمل فى الكلى الا
قسم منه هو الضمير الغائب فى الجملة فجعلوه مجازا

فى الكلى لندرته وضعيفة فى الجزئيات بخلاف اسم الاشارة
حيث كثر استعماله فى الكلى فلم يجعلوه مجازا فيه
ولا يخفى انه يستفاد من جعل تعيين الضمير بالوضع
ان غير المصنف ايضا للوضع العام للموضوع
له الخاص وليس فى ذلك ما تفرد به التنبيه الرابع هذا
بين لك من هذا الذى ذكر فى التقسيم حيث فسر
معنى فى غيره بانه تعين فى نظر العقل بانضمام غيره
ان معنى قول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره
انه الحرف ما دل على معنى لا يستقل بالمفهومية او
معنى قول النحاة فى غيره فى تعريف الحرف انه اى المعنى
لا يستقل بالمفهومية نفى العبارة مسامحة لكن المعنى
غير خفى وقد استوفينا وجه دلالة قولهم معنى فى غيره
على عدم الاستقلال وانا ان قولهم فى غيره هل هو
متعلق بدل او وصف للمعنى وعلى التقديرين فا
لضمير اما راجع الى المعنى او الى اللفظ واى وجه